

السبت، شباط 7 2009 الموافق 12 صفر 1430

بعد صدور كتابه <حرب لبنان 1975- 1990> د. عبد الرؤوف سنو في حوار مع
<اللقاء الثقافي>:
- الميليشيات فككت الدولة، وصدّعت مجتمعا، وأوجدت اقتصادها الموازي
- لبنان كان ضحية الجغرافية السياسية



د. عبد الرؤوف سنو خلال الحوار مع الزميل
الياس العطروني

منذ صدور كتاب د. عبد الرؤوف سنو
<حرب لبنان 1975- 1990: تفكك الدولة
وتصدّع المجتمع> في أواخر الصيف
المنصرم عن الدار العربية للعلوم ناشرون،
وهو عبارة عن جزأين في 1808 من
الصفحات، لا تزال ردود الفعل على هذا
العمل الموسوعي تتوالى في الصحف
والندوات الأكاديمية.

فالكتاب يتناول معظم أوجه تلك الحرب، من سياسية وعسكرية واجتماعية وثقافية ومعرفية،
ويتم رصدها ببحث وتحليل معمقين عبر استخدام مناهج بحثية اجتماعية وإقتصادية وإحصائية
وتاريخية متعددة، وتخصيص عشرات الجداول والمؤشرات التي تلقي الضوء على مختلف
جوانب التطور في المسألة اللبنانية، ومقارنته بمراحل أخرى. والكتاب باختصار، عمل
أكاديمي رفيع المستوى منهجاً ومضموناً، وهو يضع إصبعه على جرح لا يزال ينزف منذ
أكثر من ثلاثين عاماً، من دون أن يجد اللبنانيون حلاً لمعضلتهم المزمنة، وهو نظامهم الطائفي
السياسي الذي هو عامل خطير يضعف التماسك المجتمعي ويجعل من لبنان جرّاء ذلك ساحة
لمشاريع الخارج وتنافساته.

<اللقاء الثقافي> استضاف العميد السابق لكلية التربية والمؤرخ الدكتور عبد الرؤوف سنو
وناقشته في كتابه الجديد، لتعريف القراء بجوانب مهمة من عمله الموسوعي المعمق.

وهنا مجريات الحوار:

د. سنو: لمن هذا الكتاب الضخم من مجلدين وعشرات الجداول والإحصاءات والمؤشرات، أين
تكمن اهتمامات القارئ العادي والباحث المتخصص؟

- الكتاب ضخم جداً بالفعل. والسبب يعود إلى أنني أردت أن أجمع فيه معظم جوانب الحرب في سفر واحد، بدلاً من لجوء القارئ والمتخصص إلى عشرات الأبحاث المتفرقة هنا وهناك، وأن أطل على جوانب لا تزال مجهولة بالنسبة إلى البحث العلمي. والكتاب في رأيي، مهم جداً للقارئ العادي وللباحث، فهو يجمع ما بين الأمن والسياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والمعرفة. فالقارئ العادي الذي عاش زمن الحرب وهزته وأكتوى بنارها، تعرض إما للقتل بواسطة القنّاص والسيارة المفخخة والقذيفة العشوائية، أو إلى الخطف والتهجير، أو الإذلال في لقمة عيشه، واضطر إلى التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية على مدى سنوات الحرب، وفوق كل شيء حماية نفسه وعائلته، إما بالاختباء في الملجأ أو على سلم المبنى، أو الابتعاد إلى المناطق الداخلية في الحيز الجغرافي - الطائفي، أو حتى في النزوح والهجرة، هذا القارئ يهمله أن يسترجع تفاصيل ما عاشه وتعايش معه. فلا تزال الأحداث تلك تختزن في ذاكرته. وكذلك الطفل والشاب والفتاة الذين ولدوا خلال الحرب، سيكون لديهم شغف لمعرفة الأسباب التي جعلت أباؤهم وأجدادهم يتوجهون إلى الحرب عام 1975، بدلاً من الاحتكام إلى صوت العقل. وإنني أعتقد أن استيعاب المواطن العادي، أكان شيخاً أم رجلاً وإمرأة أم شاباً، هذه الأحداث والآمها، تجعله أكثر تحصيناً تجاه الانخراط في زوارب حروب أخرى. أما الباحث والأكاديمي، فهو الذي يرصد تلك الأحداث ويدرسها ويحلل مسبباتها وتطوراتها وتداعياتها ويقدمها في عمل علمي إلى نخبة من رجال الاختصاص أو المثقفين أو المهتمين. فلا يمكن أن يمر لبنان في مرحلة تاريخية مهمة كهذه من حياته، من دون أن تُسجل وتُكتب وتقوم. فأني عمل أكاديمي يتناول تاريخ لبنان المعاصر، لا بد من أن يتناول تلك الحقبة بسلبياتها وإيجابياتها ويدرسها من جوانب علمية مختلفة. ويُفترض أن يكون البحث هادفاً وموضوعياً وغير منحاز، ويقدم العبر من تلك التجربة الأليمة وي طرحها أمام الباحثين لمعرفة مواطن الأزمة والوهن في تعايش اللبنانيين، وأين أخطأوا وأين أصابوا، والاستنتاج إلى أن الحوار وليس البندقية هو الذي يؤدي إلى حلول لمشكلات بلدهم.

ذكرت في الكتاب أن غياب الوعي الاستراتيجي في الجغرافيا السياسية هو الذي جعل الطوائف اللبنانية تتطلع خلال الحرب إلى الخارج للاستقواء به على غيرها من الطوائف. ما المقصود بغياب الوعي الاستراتيجي بالجغرافيا السياسية؟

- في رأيي، أن لبنان <دولة حاجز> تقع بين إسرائيل وسورية، فصراع الدولتين وتوافقهما يؤثران فيه وفي طوائفه. وقد رأينا أن لبنان ظل بعيداً عن التأثير المباشر للصراع العربي - الإسرائيلي حتى عام 1967، الذي شهد هزيمة الدول العربية على يد إسرائيل. فأصبح بعد ذلك التاريخ في دائرة التجاذب بين سورية التي خسرت الجولان، وبين إسرائيل، ورافق ذلك النشاط الفدائي الفلسطيني ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية. وفي دولة مثل سويسرا، يكون الشعب في الداخل متماسكاً لمواجهة التحديات الخارجية، أما في لبنان، فقد حدث العكس، إذ لم يدرك اللبنانيون أن انقسامهم طائفيًا وسياسيًا من جهة، ومخاطر الاستقواء بسورية وإسرائيل أو بالفلسطينيين من جهة أخرى، أوقعهم في دائرة جيو سياسية أكبر منهم تسحق الضعيف لتحقيق مصالحها. من هنا، تجاهل اللبنانيون أو لم يعرفوا أن الاستقواء بالخارج سيجر الويلات عليهم، في وقت عمد الفلسطينيون فيه إلى تحقيق مشاريعهم الخاصة في لبنان، بينما تقاسمت سورية وإسرائيل النفوذ فيه وفق ما عُرف باتفاق الخطوط الحمراء. والدليل على أن لبنان كان ضحية الجغرافية السياسية وملهاة كل من سورية وإسرائيل، هو اتفاق 17 أيار 1983 الذي شطر اللبناني وأفشلته سورية، وكذلك الاتفاق الثلاثي أواخر عام 1985، الذي شطر بدوره اللبنانيين

وأفشلته إسرائيل والولايات المتحدة.

هناك دول عديدة تدخلت في الأزمة اللبنانية غير سورية وإسرائيل أو الفلسطينيين، فما هو دورها، ولماذا عجزت عن إيجاد حلّ مبكر للقضية اللبنانية؟

- منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب، دخلت دول عربية وأجنبية عدّة على خط المصالحة وحلّ الأزمة اللبنانية. فكانت سورية سبّاقة في طرح تصوراتها لحلّ الأزمة، وفق رؤية تجعل منها الدولة الأكثر تفضيلاً وتأثيراً في لبنان. وهذا ما ظهر بوضوح خلال سنوات الحرب، عبر التدخل السياسي المباشر وإرسال جيشها إلى لبنان في صيف عام 1976، أو تقديم مبادراتها. كان السوريون يريدون أن يمسكوا بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من الأردن، وبالملف اللبناني وجعل لبنان مجرد محمية تابعة لنظامهم. ولهذا السبب، عرقلت سورية بنجاح أية مبادرة لحلّ الأزمة اللبنانية لا تأخذ في الاعتبار مصالحها في لبنان، أو أن تضيي الشرعية على وجود قواتها فيه. فالمبادرات العربية كان عليها أن تمر عبر دمشق، وكذلك الفرنسية والفايتكانية، وإذا حدث العكس، فنصبيها الفشل. وحتى بعد اجلائها عن بيروت عام 1982، ظلت سورية لديها قوة الممانعة للسياستين الأميركية والإسرائيلية الهادفتين إلى ضم لبنان إلى محور السلام الإسرائيلي - المصري. وفي اتفاق الطائف، وجدنا أن سورية قاومت، وبدعم أميركي، فكرة إعادة بناء الدولة اللبنانية بعيداً عن نفوذها. فاتفاق الطائف الذي تحقق عام 1989، لم يكن بالإمكان التوصل إليه لولا الموافقة السورية عليه. وبالتالي، فقد سلّم هذا الاتفاق لبنان عملياً إلى سورية، عندما انشغلت الدول العربية بتداعيات احتلال العراق للكويت في آب 1990.

وعلى رأس الدول العربية التي سعت بقوة لحلّ الأزمة اللبنانية، المملكة العربية السعودية في عهد المغفور لهما الملك خالد والملك فهد. فكلاهما أدركا مخاطر انعكاس الأزمة اللبنانية على المنطقة العربية وجنوح فريق من اللبنانيين إلى التقسيم. فكان للمملكة ثوابتها تجاه لبنان التي لم تتغير، وهي المحافظة على وحدة لبنان أرضاً وشعباً وسيادة، ورفض تدويل الأزمة اللبنانية والإصرار على تعريبها. أما دبلوماسيتها على الساحة اللبنانية، فمرت بثلاث مراحل: قبل عام 1982، عندما انصب همّها على دعم الشرعية اللبنانية ومنع تقسيم لبنان، ودبلوماسية ما بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، فكانت وراء حوار اللبنانيين في جنيف ولوزان عامي 1983 و1984، ودبلوماسية اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب. وقد تأخر الحلّ السعودي للأزمة اللبنانية بسبب أحداثه الداخلية بين عامي 1988 و1989، ورفض سورية أية تسوية لا تعترف بنفوذها ومصالحها في لبنان.

لقد تحدّثنا كثيراً عن السياسة، وأود أن أطرح سؤالاً يتعلق بالمجلد الثاني للكتاب حول الاقتصاد اللبناني خلال الحرب، لقد قيل أنه صمد في وجه الأزمات، وقيل أيضاً أنه تعرض للتباطؤ والركود، وأنه انهار لقيام اقتصاد ميليشياوي على انقاض الاقتصاد اللبناني، فأي منهم هو الصحيح؟

- ليس صحيحاً أن الاقتصاد اللبناني قد انهار، والصحيح أنه تباطأ بسبب عوالم الأزمة السياسية والاقتصادية والمالية. فالحروب وعدم الاستقرار السياسي وانقطاع التواصل بين أنحاء البلاد هو أكبر عدو للاقتصاد المزدهر وللقطاعات الانتاجية والخدمات والاستثمار.

ويؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى تراجع الناتج المحلي. وبشكل عام، فالمرحلة بعد الاجتياح الإسرائيلي الثاني لـ لبنان عام 1982 هي بداية تباطؤ الاقتصاد اللبناني وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية، ونمو معدلات التضخم وارتفاع الأسعار بشكل خطير، وكذلك حجم الدين العام والانفاق على قطاعات غير منتجة، وتدني القيمة الفعلية للأجور، وحدث نزوح لرؤوس الأموال. كما تراجعت إيرادات الدولة بشكل خطير من مرافقها (مرافئ وجمارك وضرائب)، وحدث عجز كبير في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات، وانكشفت الزراعة والصناعة باستثناء فترة قصيرة بين عام 1985 و1987.

في المقابل، نما الاقتصاد الميليشياوي، نتيجة الهيمنة على مرافق الدولة ومرافقها ومنشأتها، وبالتالي الاستحواذ على ماليتها، والاتجار بالمنتجات والمخدرات والأسلحة والسوق السوداء، فضلاً عن المصادر. من هنا، نفهم لماذا عارضت الميليشيات جميعها اتفاق الطائف، لأنه كان يحرمها من عائدات مالية ضخمة. لقد قمت في الصفحة 1490 من المجلد الثاني بتقدير ما حققته الميليشيات من مكاسب خلال الحرب جرّاء كل أنواع السرقات والنهب والاستحواذ والمتاجرة بالسلع الممنوعة وبالأسلحة والمخدرات، فبلغت ما بين 41 ملياراً و52 مليار دولار.

ماذا حلّ بالثقافة والتعليم خلال الحرب؟

- الحروب تنتج في العادة ثقافات وقيمها. ومن الطبيعي في ظل ضعف الدولة اللبنانية والفلتان الأمني والسياسي والتصارع الطائفي أن تتأثر الثقافة والقيم، وتصبح صفة <نورن> عن حق ملازمة للتعليم في لبنان، لأن الميليشيات روّجت ثقافتها وقيمها القائمة على رفض <الأخر> وترويعه و<التشبيح> والاستحواذ على مالية الدولة وعلى مرافقها وعلى ممتلكات المواطنين، وممارسة القتل والخطف والقهر والإرهاب والهيمنة على الإدارات الرسمية هنا وهناك، ودعم موظفين مرتشين غير أكفاء. وفي ضوء ذلك، أنهار التعليم، ويمكن ملاحظة ذلك، ليس من خلال الخسائر البشرية التي تعرض لها القطاع في الحجر فحسب، بل في البشر، كالتعطيل القسري وعدم تنفيذ البرامج الدراسية، وتراجع مستوى الكثيرين من المعلمين والأساتذة في المرحلتين الجامعية وما قبلها، فضلاً عن عجز الدولة عن إجراء الامتحانات الرسمية في بعض السنوات بسبب المعارك والأمن، وظهور بدعة <إفادة الترشيح> للدخول إلى الجامعة اللبنانية. فتراجع مستوى هذا الصرح العلمي، عندما مارست الميليشيات سيطرتها عليها ودخلها أساتذة غير أكفاء. وأكثر من ذلك، فإن تفريع الجامعة اللبنانية وتدخل الميليشيات في شؤونها وإدخال أساتذة غير مؤهلين إلى الجسم التعليمي فيه، أدى إلى إفراغ الجامعة من مضمون رسالتها، ففقدت طابعها الوطني.

لقد تحدّثت عن كل سينات الميليشيات. لكن هناك سؤال يطرح نفسه: أين كان المجتمع المدني. فنحن نعلم أن المجتمع المدني كان ناشطاً عشية الحرب، فلماذا لم يتصدّ للميليشيات؟

- ما تقوله عن المجتمع المدني عشية اندلاع الحرب صحيح. ففي هذه المرحلة، نهض المجتمع عبر مؤسساته وهيئاته وراء قضايا مطلّبة، كالتنقيات العمالية والتحرّكات الطلابية وفق مصالح مشتركة جمعت بينهم، وليس استناداً إلى إعتبارات طائفية. وما أن دخل لبنان في نفق الحرب، حتى تحول العمال والطلاب إلى وقود لها. فبدلاً من أن يستمر العمال والطلاب في مطالبهم

الوطنية، أضحوا أدوات صراع طائفي يتقاتلون في متاريس متقابلة. وهذا ما منع خلال الحرب أي دور للمجتمع المدني، فاقنصر دوره على تقديم الإغاثة والمساعدة للمتضررين. فظهر نتيجة ذلك العديد من الهيئات والجمعيات الأهلية تهتم بالعمل الاجتماعي والإنساني. أما سياسياً، فلم تترك الميليشيات للمجتمع المدني هامشاً للتحرك. فعندما قررت هيئات المجتمع المدني من كل الطوائف التظاهر في 6 أيار 1984 أمام المتحف تحت شعار <لا للسنة العاشرة للحرب>، قامت الميليشيات في المنطقتين الشرقية والغربية عشية التحرك بقصف منطقة المتحف، وعطلت بذلك التظاهرة. وهذا التحرك، لم يكن نوعاً من الثورة أو الانتفاضة، وإنما تمرداً على ما آلت إليه حالة البلاد في <عصر الميليشيات>.

إن هناك أسباباً عديدة حالت دون تحوّل المجتمع المدني إلى قوة تغييرية، وهو الخطاب الميليشياوي المضلل حول الرغبة في الإصلاح والدفاع عن الشعب، وكذلك كثرة المبادرات المحلية والعربية والدولية لحلّ الأزمة اللبنانية، فأسهمت هذه، إلى حد كبير، في جعل المواطن يعتقد أن هذه الجهود كفيلاً بإخراج البلاد من محنتها. وعندما لم يتحقق ذلك، أصيب المواطن بالإحباط، وبدأ يتحدث عن مؤامرة قدرية لا فكاك منها، ما قوى عنده شعور اليأس والخنوع، فدفعه إلى الهجرة. يُضاف إلى ذلك، أن الفرز الطائفي والتموضع السياسي جعل جمعيات المجتمع المدني وهيئاته الشعبية الراضية للحرب، ومنها <الاتحاد العمالي العام> عاجزة عن التعالي على نظام الحرب والخروج عن إرادة قادة الميليشيات وأمراء الحرب والمصالح الطائفية. أخيراً، لم تتمكن القوى الراضية للحرب من أن تصوغ مشروع سلام متكامل، وجلّ ما كانت تريده هو وقف الحرب والعنف.

سؤال أخير: ماذا تريد د. سنو أن تقول للبنانيين حول عبر الحرب؟

- أريد أن أقول لهم أن عليهم نبذ نظامهم الطائفي واعتماد نظام جديد يقوم على المواطنة، لأن ديمقراطية لبنان التوافقية لم تنقل لبنان إلى حالة الوطن ولم توحد بين اللبنانيين. وعلى المجتمع اللبناني أن يطرد القوى السياسية الحالية التي تقاتلت في السابق وتتقاتل اليوم في سبيل مصالحها الخاصة. وأن يخلق قوة سياسية وحزبية جديدة تتنافس على مصلحة الوطن. لكن يبقى التحدي الكبير الذي واجهه اللبنانيون في الماضي ولا يزالون يواجهونه اليوم وفي المستقبل، هو في كيفية إقامة بناء وطني عبر إلغاء نظام طائفي سياسي اجتماعي من دون تهميش الطوائف المسيحية وإثارة مخاوفها، وفي كيفية جعل الحكم يخضع للأكثرية من دون تسلط المسلمين عليه؟

حاوره: إلياس العطروني تصوير: جمال الشمعة



ديموقراطية لبنان
التوافقية لم تنقله إلى
حالة الوطن